—١٧—

[القول في الغلط والجهل في المقدمات التي هي ذوات وسط]

فاما المقدمات ذوات الاوساط فان الغلط فيها العارض[١] عن القياس الكاذب المقدمات لا يخلو ان يكون ايضًا[٢] اما سالبًا كليًا واما موجبًا كليًا. ثم القياس الذي ينتج الكاذب لا يخلو ايضًا من[٣] ان ينتجه بحدّ اوسط مناسب للحق او غير مناسب ؛ واعني بالمناسب للحق الحدّ الاوسط الذي يمكن[٤] ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة ، وبغير المناسب الذي ليس يمكن به ان ينتج[٥] الحق من جهة انه ليس وضعه من الطرفين وضعًا يأتلف منه منتج اصلاً. فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل الاول ، وقد يكون في الثاني .

فاما اذا كان في الشكل الاول وكان بوسط مناسب ، فانه ليس يمكن ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن[٦] الكبرى منهما فقط تكون هي الكاذبة والصغرى هي الصادقة . مثال ذلك ان تكون **ا** موجودة لـ**ب** بوسط[٧] **ج** ، اعني بأن تكون **ا** موجودة لكل **ج** ، و**ج** موجودة لكل **ب** ، فانه يتبيّن ان مقدمة **ب ج**[٨] وهي الصغرى ليس يمكن ان يغلط فيها فتؤخذ على الضد ، اعني ان تؤخذ سالبة كلية بعدما كانت موجبة كلية ، لانه ان غلط فيها واخذت سالبة ، واخذت الكبرى صادقة او موجبة ، لم ينتج من ذلك شيء في الشكل الاول لانه لا ينتج فيه ما صغراه سالبة . وكذلك ان اخذت كلتاهما كاذبتين ، اعني ان تؤخذا سالبتين معًا اذ كان ما من سالبتين لا ينتج في شيء من الاشكال . وكذلك ان كان الحدّ الاوسط قريبًا من السالب ، اعني قريبًا من ان ينتج الحق ، مثل الموجبتين في الشكل الثاني ؛ وذلك بأن تكون **ج** مثلاً محمولة على كل **ا** ومحمولة على كل **ب** ،فانه متى[٩] رام احد ان ينتج سالبًا لـ**ج**[١٠] في هذا الموضع في الشكل الاول فأن مقدمة **ج ب** تكون صادقة ولا بدّ اذ[١١] كان من

شرطها ان تكون موجبة ، والكبرى هي التي يمكن ان تؤخذ بالضد اعني سالبة . فقد تبيّن ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى في الشكل الاول على[١٢] السالب متى كان الحدّ الاوسط مناسبًا للحق او قريبًا من المناسب . واما ان كان الحدّ الاوسط الذي اخذ في القياس الكاذب غير مناسب للحق فأن الحد الاوسط الذي بهذه الصفة لا يخلو ان يكون موجودًا للطرف الاعظم مسلوبًا عن الاصغر ، او يكون مسلوبًا عن كليهما . واما ان يكون مسلوبًا عن الاعظم موجودًا[١٣] للاصغر فأن ذلك لا يمكن ، لانه اذا وجد محمول لموضوع ، اعني لكله ، فليس يمكن ان يوجد شيء يسلب[١٤] عن كله المحمول ويوجب هو لكل الموضوع ؛ واما ان يوجد شيء مسلوب عن كليهما او يسلب عن الموضوع ويوجد له المحمول فقد يمكن ؛ وبيّن ان الحد الذي بهذه الصفة ليس يمكن ان يبيّن به ان شيئًا موجود[١٥] في كل[١٦] شيء ، فهو لذلك غير مناسب . فاذن ان كان الحد الاكبر موجودًا في كل الاوسط كما قلنا ، والاوسط مسلوبًا عن كل[١٧] الاصغر فان ذلك ممكن[١٨] . مثل ان تكون **ا** موجودة لكل **ج** ، و**ج** غير موجودة لشيء من **ب** ، و**ا** موجودة لكل **ب** ، فمن الاضطرار ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لانه لا يمكن من مثل هاتين المقدمتين ان ينتج نتيجة كاذبة سالبة الا بأن تقلب المقدمتان الصادقتان جميعًا ، اعني بأن تردّ الموجبة سالبة والسالبة موجبة[١٩] ، لانه دون هذا لا يكون القياس منتجًا في الشكل الاول . مثل ان يأخذ آخذ **ا** ولا على شيء من **ج** ، و**ج** على كل **ب** ، فينتج له ان **ا** ولا على شيء من **ب** وهو سالب كلي كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبتان . واما متى كان الحدّ الاوسط مسلوبًا عنه الطرف الاعظم ، والاعظم في الاصغر بمنزلة ما تكون **ا** مسلوبة عن كل **ج** ، فان مقدمة **ا ج** السالبة تكون صادقة[٢٠] واما مقدمة **ج ب** الموجبة فانها تكون كاذبة من قبل انها تؤخذ موجبة وهي سالبة ، لانه لوكانت[٢١] صادقة من حيث تؤخذ موجبة للزم ان تكون النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها موجبة . فلذلك ما يجب اذا كان الحدّ الاوسط الغير المناسب[٢٢] مسلوبًا عن الطرف الاعظم ان يكون مسلوبًا عن الطرف الاصغر كما قلنا .

فاما متى كان هذا الغلط في الشكل الثاني فانه غير ممكن ان تكون كلتا المقدمتين كاذبتين بكلّيتهما من اجل انه اذا كانت **ا** موجودة لكل **ب** فغير ممكن ان يوجد حدّ